الدلال يسأل عن الأسباب والأسس القانونية للقبض واحتجاز المواطن أحمد محمد الظفيري

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

(نص السؤال): فجعت الكويت بوفاة المواطن أحمد محمد الظفيري رحمه الله وهو من شريحة ذوى الاحتياجات الخاصة في إحدى الإدارات التابعة لوزارة الداخلية ، كما أن وسائل الاعلام تداولت بشأن تعرض المواطن أحمد محمد الظفيري للتعذيب والضرب واستخدام وسائل غير مشروعة مما أدى إلي وفاته رحمه الله ، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

1 – ما هي الأسباب والأسس القانونية للقبض واحتجاز المواطن أحمد محمد الظفيري رحمه الله من قبل رجال الداخلية مع بيان التسلسل التاريخي لأحداث القبض والاحتجاز.

2 – هل تحصل رجال الداخلية على أذن من النيابة العامة لإجراء أعمال القبض والاحتجاز للمواطن أحمد محمد الظفيري رحمه الله.

3 – من هي الأجهزة أو الإدارات المختصة وكذلك من هم الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ قرار القبض أو الاحتجاز أو التحقيق مع المواطن أحمد محمد الظفيري رحمه الله، كما يرجى موافاتي بأسماء من تولى عملية التحقيق مع المواطن أحمد محمد الظفيري رحمه الله.

4 – هل يوجد إجراءات ملزمة على جهات التحقيقات في جميع إدارات وزارة الداخلية تكفل ضمانات الدفاع للمتهم المحتجز أو المقبوض عليه ، وهل يتم التحقيق مع المتهم بوجود مساءلة وهل تحقق ذلك بصفة خاصة للمواطن أحمد محمد الظفيري رحمه الله.

5 – هل يوجد لدى إدارات التحقيق في وزارة الداخلية (مخافر + مباحث + أمن دولة + إدارات جنائية .. إلخ) آليات ونظم لمراقبة عمليات التحقيق (كاميرات – تسجيل) لضمان الشفافية والحيلولة دون وقوع مشاكل أثناء التحقيق مع بيان أسباب عدم وجود تلك الآليات والنظم حالياً في إدارات وزارة الداخلية المتعلقة بإحتجاز أو التحقيق مع المتهمين.

6 – ماهي إجراءات وزارة الداخلية للتحقيق والمساءلة بشأن وفاة المواطن أحمد محمد الظفيري رحمه الله في إحدى إدارات وزارة الداخلية مع بيان الإجراءات والأطراف المكلفة بها وخطوات الوزارة للحيلولة دون تكرارها مستقبلاً.

7– يرجى بيان الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية بشأن الأخذ بتوصيات التي انتهت اليها لجنة التحقيق البرلمانية المشكلة في مجلس الامه في عام 2011 بشان وفاة المواطن محمد الميموني رحمه الله مع تزويدي بالإجراءات والقرارات الدالة على تنفيذ التوصية من عدمها وأسباب ذلك (توصيات 2011) :

– توفير الحماية القانونية للمتهمين بتوفير محام لهم قبل بدء التحقيق أمام أي من جهات التحقيق بالداخلية في حال عدم تمكنه من ذلك.

– ضرورة اتخاذ مراجعة السجل الطبي للماثل أمام جهات التحقيق إذا استدعت هذه الإجراءات حجزه.

دراسة البعد القانوني لمدة ملائمة استمرار تبعية الإدارة العامة للأدلة الجنائية (إدارة الطب الشرعي) لوزارة الداخلية.

– النظر في بعض التشريعات ذات الصلة بكفالة الحقوق والحريات وإجراءات القبض والتفتيش أو الاحتجاز عن طريق أجهزة الشرطة.

محمد الدلال

– تزويد المخافر وأماكن الحجز وإدارة المباحث العامة وسجن الإبعاد بكاميرات مراقبة وربطها بغرفة تحكم تلحق بإدارة الرقابة والتفتيش.

– تفعيل دور إدارة الرقابة والتفتيش ودعمها بالكوادر اللازمة لها مع إلحاقها بالوزيرة مباشرة.

كما اعلن النائب محمد حسين الدلال عن توجيه سؤالا الى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة

(نص السؤال): مرت مؤسسة التأمينات الاجتماعية بظروف صعبة خلال السنوات الماضية وقد أشتكى عدد من العاملين مؤخراً في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من وجود مشاكل تتعلق بالتنصيب والتوظيف من خارج المؤسسة أو التعيين أو النقل الحاصل داخل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إدارياً دون مراعاة متطلبات الانصاف والخبرة أو الأقدمية والحوكمة، لذا يرجى أفادتنا بالتالي: 1 – يرجى تزويدي بالقرارات الإدارية الصادرة بالتوظيف والتعيين في المناصب (مراقب – مدير إدارة – رئيس قطاع – نائب مدير عام – خبير – مستشار) من تاريخ 2019/01/01 وحتى تاريخه مع بيان أسماء الذين تم تعينهم وخبراتهم الوظيفية والأسباب الداعية للتوظيف وهل تم القيام بإجراء إعلان للتعيين أو التوظيف وهل أجريت اختبارات أو مقابلات للتعيين لكل طرف من الأطراف أم لا وأسباب ذلك.

2 – من متطلبات الحوكمة التي تبنتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مبدأ عدم وجود تعارض مصالح أو تضارب مصالح أو قرابة في أعمال التعيين والتوظيف لمن لديه مسؤولية التوظيف والتعيين، والتساءل الماثل هل يوجد صلة قرابة بين من تم تعينهم أو توظيفهم في وظائف (مدراء إدارات – مسؤول قطاعات – خبراء – مستشارين – أعضاء مجالس إدارات في شركات أو أستثمارات تابعة للمؤسسة) مع أي من مسؤولي المؤسسة العامة للتأمينات الأجتماعية (القيادية العليا للمؤسسة) أو أعضاء مجلس إدارة المؤسسة ، مع بيان طبيعة تلك القرابة والعلاقة وأسباب التعيين والتوظيف ، وهل تم تجاوز أي من الأقدميات الوظيفية الناتجة بسبب ذلك مع بيان الأسباب القانونية لذلك.

3 – يرجي تزويدي بأسماء من تم اختيارهم أو تعينهم كأعضاء مجالس إدارة في أستثمارات أو شركات تساهم بها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية منذ 2019/01/01 وحتى تاريخه مع بيان آلية الاختيار وضوابط وشروط الاختيار لتلك الشريحة ومن لديه صلاحية إصدار القرار بذلك ، وهل يوجد تقييم لأداء المختارين مع تزويدي بالقرارات الدالة علي ذلك مع تزويدي بالقرار المنظم لعملية الاحتيار.

4 – هل يوجد في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية آلية أو قرارات منظمة لاختيار العاملين في وظيفة (خبير أو مستشار) مع تزويدي بتلك القرارات المنظمة وآلية تحديد ومقدار المكافأة المالية الممنوحة لتلك الأعمال ومن هي الأطراف المسؤول عن إصدار قرار التكاليف .

5 – هل قامت إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأتخاذ قرارات منذ 2019/01/01 وحتى تاريخه بشأن نقل موظفين يتولون مسؤولية (مراقب – مدير إدارة – مسؤول قطاع – نائب مدير عام) إلي وظيفة أو مهنة (خبير أو مستشار) مع رجاء تزويدي بالقرارات الخاصة بذلك وأسباب التحويل ومبرراته علماً بأن هناك العديد من العاملين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ممن يتمتع بسجل وظيفي (أمتياز) وناجح في وظيفته وتحويل هؤلاء بمثابة تجميد للطاقات الوظيفية للمؤسسة.

6 – هل قامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ببحث عملية تحويل عدد من الموظفين إلي وظيفة (خبير أو مستشار) وبالتالي الحيلولة دون أخذهم فرص مستقبلاً في المشاركة في آلية الإعلان الخاصة بالوظائف القيادية بالمؤسسة وما هو موقف ديوان الخدمة المدنية من ذلك.

7 – ما هي ملاحظات ومخالفات ديوان المحاسبة في الأعوام 2018 ، 2019 بشأن الأنشطة الإدارية والنظم الإدارية الخاصة بالتعيين والتوظيف في المؤسسة وما هي ردود المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية علي ذلك.

8 – هل تم أخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية أو مجلس الخدمة المدنية علي أي من قرارات التعيين والتوظيف في وظائف (مراقب – مدير إدارة – رئيس قطاع – نائب مدير عام – خبير – مستشار) من تاريخ 2019/01/01 وحتى تاريخه ، مع تزويدي بما يفيد ذلك ورأي ديوان الخدمة المدنية بشأن ذلك.

9 – ما هي الملاحظات والمخالفات التي سطرها ديوان الخدمة المدنية بشأن قرارات وإجراءات التعيين والتوظيف والنقل في المناصب (مراقب – مدير إدارة – رئيس قطاع – نائب مدير عام – خبير – مستشار) في الأعوام 2018 ، 2019 وحتى تاريخه مع بيان رد المؤسسة علي ذلك.

10– هل يوجد مراقب توظيف مكلف من ديوان الخدمة المدنية للقيام بأعمال مراقبة الأداء الإداري والوظيفي لمؤسسة التأمينات الاجتماعية نيابة عن ديوان الخدمة المدنية وما هي تقارير ذلك المراقب عن الأعوام 2018 ، 2019 عن المؤسسة.

الغانم: المجلس يستأنف اليوم جلساته وتبدأ بتلاوة مرسوم تشكيل الحكومة وقسم الوزراء

مرزوق الغانم متحدثا للاعلام

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن المجلس سيستأنف جلساته اليوم ببند تلاوة مراسيم تشكيل الحكومة وأداء الوزراء لليمين الدستورية، كاشفا عن تسلمه طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة تداعيات حادث دهس المغفور له بإذن الله المواطن سعد السبيعي.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن شاء الله يستأنف المجلس جلساته وأول بند سيكون طبعا تلاوة مراسيم تشكيل الحكومة ومن ثم قسم الحكومة، وبعد ذلك سنبدأ في بنود جدول الأعمال».

وأضاف الغانم « تسلمت طلب عقد جلسة خاصة مقدما من النائب الدكتور عبد الكريم الكندري وتسعة نواب آخرين لعقد جلسة خاصة يوم الخميس 9 يناير لمناقشة حادث الدهس الذي تعرض له المغفور له بإذن الله المواطن سعد السبيعي وكل ما يتعلق بذلك من تداعيات».

وبين أن» الطلب تسلمته مكتمل الأركان الدستورية واللائحية وبالتالي سيخصص هذا اليوم ما لم يكن هناك اتفاق بين مقدمي الطلب أو موافقتهم مع أعضاء المجلس أن يكون بشكل آخر على هامش جلسة أو تخصيص جزء من إحدى الجلسات

الشاهين» يسأل عن انقطاع كهرباء مطار الكويت وخطة الطوارئ

اسامه الشاهين

وجه النائب أسامة عيسى الشاهين سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الخدمات المحترم

(نص السؤال)

انقطعت الكهرباء عن مطار الكويت الدولي مساء يوم الأحد الموافق 22 ديسمبر 2019م، لمدة ناهزت نصف ساعة.

ولما لا يخفى على أحد أهمية المطارات والموانئ في كافة الدول، باعتبارها منافذ اتصال الركاب والبضائع والبعائث البريدية فيما بينهما.

ويشكل هذا الانقطاع ضرر بالغ على صورة الكويت العالمية، كبلد يسعى – وفق خطط الحكومة – ليكون مركزاً مالياً وتجارياً واستثمارياً دولياً.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) ما هي أسباب تكرار انقطاع الكهرباء عن مطار الكويت الدولي؟ وما هي خطة الطوارئ البديلة لتوفير الطاقة الكهربائية فور انقطاعها؟

2) لماذا لم تقم «الإدارة العامة للطيران المدني» بتوضيح ما حدث للرأي العام في حينه وحتى تاريخ ورود السؤال؟

3) هل تم اتخاذ أي من الإجراءات لمحاسبة المتسببين في ذلك الخلل الفادح؟ في حال الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك إن وجدت.

رئيس «العرائض والشكاوى» يعرب عن استيائه من ضعف التمثيل الحكومي في اجتماعات اللجنة

أعرب رئيس لجنة العرائض والشكاوى النائب مبارك الحجرف عن استيائه من عدم حضور الوزراء والمسؤولين أصحاب القرار في الوزارات والجهات الحكومية لاجتماعات اللجنة من أجل حل مشاكل المواطنين.

وأضاف الحجرف في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الأمة أنه تمت دعوة ثلاث جهات حكومية هي وزارة الدفاع وديوان المحاسبة وبلدية الكويت لحضور اجتماع اللجنة اليوم الا ان التمثيل لم يكن بمستوى اصحاب قرار كما أن وزارة الدفاع لم يحضر منها أي شخص «وهذا أمر يؤسفني ويؤسف أعضاء اللجنة». وأوضح انه سبق ان تم التنبيه في رسالة واردة بعثت من اللجنة الى مجلس الأمة وتمت مناقشتها وتم التصويت عليها بضرورة ألا يحضر في اللجنة الا وزير او وكيل او وكيل مساعد صاحب قرار.

وقال إنه «في دور الانعقاد الماضي كان هناك التزام بالحضور الا انه في اجتماع اليوم تفاجأنا من التمثيل غير المناسب من قبل البلدية التي تسلم حقيبتها وزير جديد والذي يفترض منه الحضور شخصيا او من يمثله كمدير البلدية او اي مسؤول صاحب قرار.

وأكد أن ايجاد حل فوري لمشاكل المواطنين وخدمتهم هو عمل أصيل لهذه اللجنة التي تعتبر برلمانا مصغرا خصوصا انها هي اللجنة الوحيدة المنصوص عليها في الدستور ومخصص لها 8 مواد في اللائحة الداخلية ما يعني ان عدم الحضور هو رسالة سلبية تدل على عدم اكتراث الوزراء بشكاوى المواطنين.

وقال الحجرف « هذا النهج والأسلوب لا يروق لنا ومن هذا أوجه رسالة لوزير البلدية بضرورة احترام اللجنة والتقيد بما صدر من قرارات من مجلس الامة والذي تمت مصادقته من قبل مجلس الوزراء».

«الميزانيات» توصي بفصل الشؤون المالية والإدارية المنفذة للمشاريع الخاصة بالشؤون القضائية عن وزارة العدل

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة العدل عن السنة المالية المنتهية 2018/2019وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنهاوتبين لها ما يلي:

ناقشت اللجنة مصروفات وزارة العدل وفقا لما ورد للحساب الختامي عن السنة المالية 2018/2019 حيث تبين لها استمرار عدم تفصيل المصروفات الخاصة بالشؤونالقضائية واقتصارها على رقم واحد بالميزانية وهو ما يصعب معه التحقق من مدى الالتزام بتأشيرات الميزانية والتي تعد جزاء من قانونها.

وتؤكد اللجنة على ضرورة بيان تلك التفاصيل حتى يتسنى لها وللجهات الرقابية التحقق من مدى الالتزام بالميزانية وقواعد تنفيذها ، كما تؤكد اللجنة على ضرورة إعادة هيكلة الوزارة بفصل الشؤون المالية والإدارية والإدارات المنفذة للمشاريع والعقود الخاصة بالشؤون القضائية عن الوزارة تحقيقا لمبدأ الشفافية وعدم شيوع المسؤولية بينهما.

كما تبين للجنة بأن الوزارة تعاني من ضعف في إجراءات تحصيل الإيرادات الخاصة بالغرامات الجزائية ، حيث تبين للجنة بأن 18 مليون دينار لم تحصل خلال الفترة من 2004 حتى 2019 بالمخالفة لقانون تحصيل الرسوم القضائية وقواعد تنفيذ الميزانية بلغ منها نحو 7 ملايين دينار تخص أشخاص غادروا البلاد ، بالإضافة للرسوم القضائية والتي تبين للجنة بأن نحو 4 ملايين دينار لم تحصل خلال الـ29 سنة الماضية.

وأكدت اللجنة على ضرورة ضبط إجراءات التحصيل عن طريق تدعيم نظم الرقابة الداخلية بما يكفل تحصيل تلك الإيرادات ، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة للحفاظ على المال العام.

كما لاحظت اللجنة وجود خلل في إجراءات التعاقد في الوزارة وفقا لما ورد في تقارير الجهات الرقابية ، حيث أورد تقرير ديوان المحاسبة ان الجهة قامت بتمديد الفترة الزمنية لإنجاز أحد المشاريع مما نتج عنه إعفاء المقاول من غرامة التأخير المستحقة والبالغة 10 آلاف دينار يوميا ، كما سجل جهاز المراقبين الماليين أكثر من ملاحظة بهذا الشأن كعدم تطابق مدة الكفالة مع المدد المحددة بالعقد ، والتأخر فيسداد الدفعات لبعض العقود وعدم ارسال بعض العقود إلى الفتوى والتشريع لعدد 24 عقد.

وعليه فإن اللجنة تؤكد على ضرورة ضبط كل ما يتعلق بشأن العقود بما يحقق كفاءة إنجازها والمحافظة على المال